

Distr.: General
26 June 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باسترداد الموجودات
فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت¹
لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات
المتعلقة باسترداد الموجودات

التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة بالفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمقتضى قراره 4/1 المعتمد في دورته الأولى، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، لكي يسدي المشورة إلى المؤتمر ويساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بإعادة عائدات الفساد.
- 2- وفي القرار نفسه، كلّف المؤتمر الفريق العامل بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات.
- 3- وقرر المؤتمر، في دورته من الثانية إلى التاسعة، أن يواصل الفريق العامل أعماله. وعقد الفريق العامل اجتماعاته من الأول إلى السادس عشر سنوياً في فيينا في الفترة من عام 2007 إلى عام 2022.
- 4- وقد أعدت هذه الوثيقة لإطلاع الفريق العامل أثناء اجتماعه السابع عشر على حالة تنفيذ توصياته وقرارات المؤتمر المتعلقة باسترداد الموجودات. وهي تهدف إلى مساعدة الفريق العامل في مداولاته وفي تحديد أنشطته في المستقبل.

* CAC/COSP/WG.2/2023/1.



ثانياً - لمحة عامة عن حالة تنفيذ قرارات مؤتمر الدول الأطراف وتوصيات الفريق العامل

- 5- ركزت اجتماعات الفريق العامل السابقة على ثلاثة مواضيع رئيسية، بما يتماشى مع الولايات المسندة إليه بموجب قرار المؤتمر 4/1 وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.
- 6- وفيما يتعلق باكتساب المعارف التراكمية بشأن استرداد الموجودات، أبدى الفريق العامل اهتمامه المستمر باستحداث منتجات معرفية وأدوات ذات صلة من شأنها أن تُسهّل إجراء إصلاحات تشريعية في مجال استرداد الموجودات.
- 7- وشُدّد على أهمية الثقة والائتمان بين الدول المقدمة لطلبات استرداد الموجودات والدول المتلقية لتلك الطلبات، وخصوصاً باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية ونشر ثقافة تبادل المساعدة القانونية ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.
- 8- وناقش الفريق العامل أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات، مثل تحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، وسلّم بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى توفير التدريب.
- 9- وما فتئ الفريق العامل يشدد مراراً على أهمية دوره في الإسهام بالمعرفة والخبرة الفنية في نتائج الاستعراضات المتعلقة بالفصل الخاص باسترداد الموجودات في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، أشار الفريق العامل مراراً إلى ضرورة تدعيم التنسيق بين مختلف المبادرات القائمة في مجال استرداد الموجودات.
- 10- وفي هذا الصدد، سلم المتكلمون، في الاجتماع السابق للفريق العامل، بأهمية عمل مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) والبنك الدولي وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة العمليات العالمية).

ألف - اكتساب المعارف التراكمية

- 11- دأب الفريق العامل على إسناد أولوية عالية لتوافر المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات وتكوين معارف في هذا المجال وإدارتها. وأبرز الفريق ضرورة تعميم الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع، وضرورة أن ينظر المؤتمر أو الفريق في القيام بعمليات متابعة للتأكد من مدى فعالية وفائدة تلك الأدوات والمنتجات. وشُدّد على فائدة المنتجات المعرفية الحالية، بما في ذلك منتجات مبادرة "ستار"، في بناء القدرات الوطنية، وطلب إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يعد قائمة بتلك المنتجات وأن يكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.

1- المعلومات والمنتجات المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية

- 12- نشر المكتب، منذ الاجتماع السابق للفريق العامل، عدة منتجات معرفية، من خلال قنوات من بينها مبادرة "ستار"، تهدف إلى النهوض بجهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وهو يواصل العمل على إعداد منتجات معرفية أخرى.

13- وواصل المكتب إعداد تقارير التنفيذ المواضيعية عن الفصل الخامس من الاتفاقية، وفقا للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ. وتتضمن التقارير، التي تصدر سنويا، تجميعا لأهم المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والملاحظات الواردة في الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية المنجزة في إطار الدورة الثانية للآلية (للاطلاع على التقريرين الأخيرين، انظر الوثيقتين [CAC/COSP/IRG/2022/7](#) و [CAC/COSP/IRG/2022/9](#)). وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطري المذكورة أعلاه، قدم المكتب إلى الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الثانية لفريق استعراض التنفيذ تقريرا عن تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وحل التقرير عمليات الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتهكين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع تحويلات العائدات المتأتية من الجريمة وكشفها، و وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية (وحدات الاستخبارات المالية) (المواد 14 و52 و58)⁽¹⁾. كما سيعد لأول مرة تحليلا لتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية على الصعيد الإقليمي⁽²⁾.

14- وإضافة إلى ذلك، استحدث المكتب في دورته العاشرة المنتجات المعرفية التالية، التي ستصدر قبل انعقاد المؤتمر، بشأن هذه المواضيع:

(أ) ورقة تُبحث فيها المرحلة الأخيرة من عملية استرداد الموجودات، أي مرحلة إعادة الموجودات. وتهدف هذه الورقة إلى استبانة المسائل والاعتبارات الرئيسية التي يواجهها الممارسون في قضايا إعادة الموجودات. ويسلط الضوء على الدروس المستفادة من تحليلات القضايا لتمكين الممارسين من الاستفادة من التجارب السابقة وتطبيق تلك الدروس على القضايا الجارية. وإضافة إلى ذلك، تتناول الورقة المادة 57 من الاتفاقية بالتفصيل، وتسلط الضوء على متطلبات تطبيقها. وقد قدمت الورقة كوثيقة معلومات أساسية لمناقشتها في اجتماع الخبراء الدولي المعني بإعادة الموجودات وخطة عام 2030، الذي عقد في نيروبي يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انظر أدناه للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الاجتماع). ورحب الخبراء بالرؤى الناقبة الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية وقدموا المزيد من الاقتراحات من أجل وضع المسات الأخيرة على هذا المنتج المعرفي، الذي يتوقع إطلاقه في منتصف عام 2023؛

(ب) استجابة لقرار المؤتمر 7/9، واصل المكتب العمل على دراسة متعمقة بشأن النظم القائمة والناشئة المتعلقة بشفافية معلومات الملكية النفعية في عدة بلدان. وتتضمن الدراسة بحثا، يستند في المقام الأول إلى تحليل القضايا، لمختلف نظم الملكية النفعية القائمة في ولايات قضائية مختارة في عدة مناطق. وهي تهدف إلى التشجيع على إجراء مزيد من الحوار فيما بين البلدان بغية سن قوانين وسياسات أقوى من أجل ضمان شفافية معلومات الملكية النفعية، بسبل منها استبانة التحديات والممارسات الجيدة وتقديم التوصيات؛

(ج) دراسة بعنوان المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد تبحث في الممارسات المحلية وسبل تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

15- ومنذ الاجتماع السابق للفريق العامل، قادت مبادرة "ستار" عملية إعداد نميطة جديدة لتقييم مخاطر غسل الأموال المتصلة بالكيانات القانونية والمخاطر المتصلة بالملكية النفعية، في إطار مجموعة الأدوات الوطنية لتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي أعدها البنك الدولي. وقد برزت الشركات الوهمية وغيرها من الهياكل القانونية (مثل الشراكات ذات المسؤولية المحدودة) كألية أساسية لنقل الأموال غير

(1) [CAC/COSP/IRG/2023/10](#) و [CAC/COSP/2022/8](#).

(2) [CAC/COSP/IRG/2023/11](#).

المشروعة في جميع أنحاء العالم. وتوفر النميطة منهجية شاملة للسلطات لتحديد السمات الرئيسية لإطار الملكية النفعية في بلدانها وتقييم التهديدات ومواطن الضعف ذات الصلة بغسل الأموال. ونشر الإصدار 1.0 من هذه الأداة في حزيران/يونيه 2022 إلى جانب أربع نماط جديدة أخرى تدور حول مخاطر محددة: تمويل الإرهاب، والموجودات الافتراضية، والمنظمات غير الربحية، والموارد البيئية والطبيعية⁽³⁾.

16- وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مركز السياسة الضريبية العالمية في معهد قانون الضرائب النمساوي والدولي التابع لجامعة فيينا للاقتصاد والأعمال (مركز السياسة الضريبية العالمية بجامعة فيينا)، نشرت مبادرة "ستار" دراسة عن فرض الضرائب على الجريمة: نهج يشمل الحكومة بأكملها لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية بعنوان *Taxing Crime: A Whole-of-Government Approach to Fighting Corruption, Money Laundering, and Tax Crimes*. ويركز هذا المنشور على فوائد التعاون بين السلطات الضريبية وأجهزة إنفاذ القانون التي تعمل على منع وكشف واسترداد التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهرب الضريبي والفساد وغسل الأموال. وأطلق المنشور رسمياً من جانب مبادرة "ستار" ومركز السياسة الضريبية العالمية بجامعة فيينا خلال فعالية افتراضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتضمنت حلقة النقاش مساهمات من ممارسين من شرق أفريقيا حيث كان المنشور يستخدم بالفعل في سياق مشروع للمساعدة التقنية على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ينفذه البنك الدولي.

17- وإضافة إلى ذلك، ستصدر مبادرة "ستار" قريبا الدراسات التالية:

- (أ) بالتعاون مع المركز العالمي للسياسات الضريبية التابع لجامعة فيينا للاقتصاد والأعمال، دراسة تقدم لمحة عامة عن النظم التي تنص عليها قوانين الثروة المجهولة المصدر باعتبارها عملية تحقيق أو عملية قانونية، يتعين فيها على الأشخاص الذين يملكون ثروات مشبوهة تتجاوز مداخيلهم أو موجوداتهم المعروفة التي حصلوا عليها بصورة مشروعة شرح كيفية حصولهم على تلك الموجودات؛
- (ب) ورقة عن المسائل المرتبطة بالامتياز المهني القانوني وكيفية تأثيره على قدرة المحققين على التأكد من الملكية النفعية، بما في ذلك مناقشة بشأن التدابير الرامية إلى منع إساءة استعمال الامتياز القانوني؛
- (ج) تقرير لإرشاد واضعي السياسات والممارسين بشأن مواءمة استرداد الموجودات مع مراعاة الأصول القانونية والمعايير الدولية؛
- (د) منشور عن المصادرة على أساس القيمة المعادلة والأسس الموضوعية والتحديات المرتبطة باستخدام هذه الآلية في قضايا الفساد؛
- (هـ) دليل إرشادي بشأن كيفية إدارة الموجودات، سيوفر معلومات متعمقة للممارسين حول كيفية إدارة الموجودات المضبوطة أو المصادرة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وسوف يكمل الدليل دراسة المكتب التي تناولت مسألة إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصريف فيها بصورة فعالة، وصدرت بعنوان *Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Assets*⁽⁴⁾ والصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة⁽⁵⁾؛

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل على الموقع الشبكي لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") <https://star.worldbank.org>.

(4) شجّع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف والمكتب على مواصلة تبادل الخبرات المتعلقة بإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة واستبانة الممارسات الفضلى، حسب الاقتضاء وبالاعتماد على الموارد القائمة، والنظر في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن هذه المسألة.

(5) CAC/COSP/2019/16

(و) دليل لوائح السياسات وممارسي استرداد الموجودات بشأن استمارات الإفصاح عن الموجودات والدخل وكيفية جعلها أكثر قوة.

18- وواصلت مبادرة "ستار" نشر رسالتها الإخبارية الفصلية التي تقدم معلومات محدثة مفصلة عن أنشطة مبادرة "ستار" ومنتجاتها المعرفية، وتسلط الضوء على المجالات المواضيعية المهمة والفعاليات المقبلة⁽⁶⁾. وقد صدر واحد وعشرون عددا من الرسالة الإخبارية منذ انطلاقتها. وتتاح استمارة الاشتراك في الرسالة الإخبارية وكذلك جميع أعدادها السابقة على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

19- وقد تواصل تحديث المكتبة القانونية، التي تشكل جزءا من منصة بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") التابعة للمكتب، من أجل كفالة نشر منتجات المكتب المعرفية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية على أوسع نطاق. وتعمل المنصة الإلكترونية كبوابة فريدة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية. وتتاح التشريعات التي تجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ أيضا في قاعدة بيانات التشريعات على بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")⁽⁷⁾.

20- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى جميع منشورات مبادرة "ستار" من خلال مكتبة المنشورات على الموقع الشبكي للمبادرة⁽⁸⁾. وتتضمن مكتبة المنشورات مستودع موارد آخذا في النمو بسرعة، يشمل على حد سواء منشورات مبادرة "ستار" والمواد الخارجية ذات الصلة المستمدة من الشركاء ومسارات العمل المتعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين. وضمت هذه المنصة لاستضافة الموارد والمنشورات المتعلقة باسترداد الموجودات، لتتيح للوكالات والمنظمات والحكومات الأخرى فرصة تقديم المنتجات المعرفية ذات الصلة، مما يتيح للممارسين في مجال استرداد الموجودات من جميع أنحاء العالم الحصول على المعلومات في مكان واحد.

2- جمع المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات وإعادتها على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد القضايا وأنواعها

21- طلب المؤتمر، في قراره 2/9، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع مبادرة "ستار"، تعزيز وتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد الحالات وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، في حدود الموارد المتاحة.

(6) على الرابط الشبكي: <https://star.worldbank.org>

(7) بوابة شيرلوك (<https://sherloc.unodc.org/cld/en/st/home.html>) مبادرة تهدف إلى تيسير تعميم المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن بوابتي "تراك" و"شيرلوك"، يرجى الرجوع إلى المنكورة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/EG.1/2023/2).

(8) في كانون الثاني/يناير 2021، أطلقت مبادرة "ستار" موقعها الشبكي الجديد (<https://star.worldbank.org>)، وهو عبارة عن بوابة إلكترونية تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمبادرة "ستار" وعملها وإنجازاتها، فضلاً عن أقسام جديدة تحدد الخطوات المختلفة لعملية استرداد الموجودات.

22- وعملا بذلك القرار والقرارين 1/8 و9/8⁽⁹⁾، جمع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة "ستار"، من عام 2020 إلى عام 2022، معلومات من خلال استبيانين أرسلتا إلى الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن مشاركتها في الجهود الدولية الرامية إلى استرداد الموجودات⁽¹⁰⁾. وفي ذلك الاستبيانين، طُلب إلى السلطات أن تقدم معلومات عن عائدات الفساد الأجنبي التي قيدتها أو صادرتها في ولايتها القضائية وأعادتها إلى بلد آخر، وكذلك معلومات عن أي عائدات فساد تلقتها بلدانها من بلد آخر كانت تلك الموجودات محوزة فيه. وجمعت أيضا معلومات من بلدان يسّرت عمليات استرداد الموجودات بسبل أخرى، منها مثلا رفع دعوى قانونية لاسترداد عائدات الفساد في بلد ثالث أو القيام بدور الوسيط لتيسير عمليات إعادة الموجودات بين دولتين أخريين.

23- وأحيط الفريق العامل علما بالنتائج في (أ) اجتماعه الرابع عشر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (CAC/COSP/WG.2/2020/4)، و(ب) اجتماعه الخامس عشر المعقود في أيلول/سبتمبر 2021، من خلال تحديث شفوي، و(ج) اجتماعه السادس عشر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (CAC/COSP/WG.2/2022/3). كما أُتيحت نتائج إضافية للمؤتمر في دورته التاسعة في ورقة اجتماع أعدتها مبادرة "ستار" بشأن تحديد معالم عمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، توفر نظرة ثاقبة على ممارسة إعادة عائدات الفساد عبر الحدود إلى بلدانها الأصلية على مدى السنوات العشر الماضية، بعنوان Mapping international recoveries and returns of stolen assets under UNCAC: an insight into the practice of cross-border repatriation of proceeds of corruption over the past 10 years (CAC/COSP/2021/CRP.12)، وتتضمن تحليلا لعمليات إعادة عائدات الفساد التي نُفذت بين عامي 2010 و2019.

24- وفي نيسان/أبريل 2023، أرسل المكتب مذكرة شفوية إضافية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي في فترة العامين 2022 و2023، بما في ذلك عدد قضايا إعادة الموجودات والمبالغ المعادة والأطراف والموجودات المعنية. واستنادا إلى الردود الواردة، سيقدم المكتب إلى الفريق العامل تحديثا شفويا وسيحدث الملاحظات المتعلقة بهذه المسألة، ويقدم لمحة عامة محدثة عن عمليات استرداد عائدات الجريمة وإعادتها على الصعيد الدولي، ونظرة ثاقبة على الحالة الراهنة لممارسات الإعادة عبر الحدود. وستقدم المذكرة إلى المؤتمر في دورته العاشرة لكي ينظر فيها.

(9) قرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل عمله من خلال جملة أمور منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

ووجه المؤتمر، في قراره 9/8، طلبا إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار" للقيام، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بجمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة؛ وبتقديم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل في اجتماعه المقبل وإلى المؤتمر في دورته المقبلة، وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات. وفي القرار نفسه، وجه المؤتمر طلبا إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، للقيام، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بمواصلة جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ والمعلومات التي تجمعها الأفرقة والدراسات، وجمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعا في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي ليُستردد به في تقديم المساعدة التقنية.

(10) عمّم الاستبيان الأول في نيسان/أبريل 2020 في المذكرة الشفوية CU141/2020 DTA/CEB/CSS والثاني في نيسان/أبريل 2022 في المذكرة الشفوية CU115/2022 DTA/CEB/CSS.

25- وسيواصل المكتب، قدر الإمكان، جمع المعلومات عن قضايا إعادة الموجودات فيما يتعلق بجرائم الفساد وإتاحة المعلومات المجمع للجمهور، من خلال قنوات تشمل قاعدة بيانات "مرصد استرداد الموجودات" على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار". وتتوقف شمولية البيانات المجمع ودقة التحليل المقابل بالأساس على المعلومات التي تتبادلها الدول الأطراف. ولعل الفريق العامل يود أن يناقش سبلا مختلفة لتشجيع الدول الأطراف على مواصلة تبادل المعلومات بشأن القضايا الجديدة المتعلقة بهذه المسألة.

3- جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها

26- شجع المؤتمر، في قراره 7/9 المعنون "تعزيز استخدام معلومات الملكية النفعية لتيسير استبانة عائدات الجريمة واستردادها وإعادتها"، الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى⁽¹¹⁾.

27- وفي القرار نفسه، أهاب المؤتمر بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مبادرة "ستار"، أن يتيح في بوابة "تراك"، في حدود الموارد المتاحة، معلومات بشأن الدول الأطراف التي تتعهد سجلا أو آلية أخرى بشأن معلومات الملكية النفعية، وكذلك معلومات عن كيفية تقديم طلبات للحصول على هذه المعلومات.

28- واستجابة لذلك، دعا المكتب الدول الأطراف، في مذكرة شفوية عمّما في أيار/مايو 2022، إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسساتها المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية، بما في ذلك السجلات والآليات القائمة لطلب هذه المعلومات.

29- واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأطراف والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة اجتماع (CAC/COSP/WG.2/2022/CRP.1) عن الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، مما دعم المناقشة المواضيعية التي أجراها الفريق العامل بشأن هذه المسألة خلال اجتماعه السادس عشر⁽¹²⁾. وعلاوة على ذلك، أتيحت الردود الواردة من 40 دولة طرفا وفهرس يتضمن روابط إلكترونية مباشرة بسجلات الملكية التجارية وسجلات الملكية النفعية والسلطات المختصة وبيانات الاتصال بها على الصفحة الشبكية للاجتماع السادس عشر للفريق العامل⁽¹³⁾.

30- وإضافة إلى ذلك، سوف تعدّ مذكرة محدثة بشأن هذا الموضوع، تأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، المناقشة المواضيعية ذات الصلة التي أجراها الفريق العامل والمعلومات الواردة ردا على مذكرة شفوية عممت في عام 2023، وستتاح للمؤتمر في دورته العاشرة.

(11) فيما يتعلق بهذه المسألة، التزمت الدول الأعضاء، في الفقرة 16 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، بجملة أمور منها وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لجمع وتبادل المعلومات بشأن الملكية النفعية للشركات والهياكل القانونية وغيرها من الآليات القانونية المعقدة، وبتعزيز قدرة السلطات المختصة في ذلك الصدد.

(12) قرر المؤتمر أيضا، في الفقرة 23 من قراره 7/9 أن يقوم الفريق العامل بتضمين خطة عمله للفترة 2022-2023 موضوع الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية وكيف يمكنها أن تعزز استرداد عائدات الجريمة وإعادتها بفعالية، مع مراعاة المادة 63 من الاتفاقية.

(13) انظر: www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-AssetRecovery/session16.html.

31- وإضافة إلى ذلك، واصل المكتب، من خلال مبادرة "ستار" وفي إطار جهوده الرامية إلى تطوير وتحديث أدوات لمساعدة الممارسين في مجال استرداد الموجودات على تتبع الأموال غير المشروعة الموجودة بالخارج، وتحديث وتوسيع نطاق الأدلة المتعلقة بالملكية النفعية الخاصة بكل بلد، وهي أدلة موجهة إلى السلطات العمومية أو أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين الذين يبحثون عن معلومات بشأن الكيانات القانونية المنشأة بموجب قوانين بلد آخر⁽¹⁴⁾. وقد أعدت الأدلة أو استكملت، حسب الاقتضاء، استنادا إلى المعلومات المقدمة من السلطات الوطنية، بما في ذلك المعلومات الواردة في الردود على المذكرات الشفوية المذكورة أعلاه، وأُتيحت على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

4- جمع معلومات بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين

32- حث المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 10 من القرار 7/9، على التنفيذ الفعال للفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية التي تنص، في جملة أمور، على أن تنتظر الدول الأطراف في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية، وفقا لقانونها الداخلي، بشأن الموظفين العموميين المعنيين، وتنص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال. وهي تنص كذلك على أن تنتظر الدول الأطراف أيضا في اتخاذ ما قد يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بتبادل تلك المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى، عندما يكون ذلك ضروريا لتحقيق في العائدات المتأتية من أفعال مجرمة وفقا للاتفاقية والمطالبة بها واستردادها⁽¹⁵⁾.

33- وفي الفقرة 7 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لمكافحة الفساد المعقودة في عام 2021، كانت الدول الأعضاء، من جملة أمور، قد التزمت بتعزيز جهودها الرامية إلى منع تضارب المصالح واستنابته وإدارته، وذلك بوسائل منها تقييم مخاطر الفساد والتخفيف منها، ومن خلال نظم الكشف المالي الفعالة والشفافة، مع إتاحة المعلومات التي يكشف عنها الموظفون العموميون المعنيون على أوسع نطاق ممكن، واستخدام التكنولوجيا المبتكرة والرقمية مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية البيانات وحقوق الخصوصية.

34- وبناء على ذلك، وتماشيا مع الإرشادات الواردة في خطة العمل المعتمدة للهيئات الفرعية للمؤتمر، دعا المكتب الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين.

35- واستنادا إلى المعلومات الواردة من 40 دولة طرفا والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة، من أجل دعم المناقشة المواضيعية التي يجريها الفريق العامل بشأن هذه المسألة، مذكرة بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بإنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين وكيف يمكن لهذه النظم تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها (CAC/COSP/WG.2/2023/3).

(14) الرابط: <https://star.worldbank.org>.

(15) علاوة على ذلك، وكما هو مبين في الفقرة 21 من القرار 7/9، شجع المؤتمر الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى.

باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلب

1- السلطات المركزية والشبكات

36- شدد الفريق العامل على ضرورة أن تواصل الأمانة تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار بين الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها، وبناء الثقة، ومواصلة تعزيز الإرادة السياسية وتوطيدها ضمانا لاسترداد الموجودات، في عملها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفي سياق مجموعة العشرين وفي عملها مع جهات أخرى.

37- وأهاب المؤتمر، في قراره 3/9، بالدول الأطراف أن تعمل، وفقا للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، على تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما بين الهيئات المشاركة في جهود منع الفساد ومكافحته، وأن تقدم بعضها إلى بعض المساعدة القانونية الفعالة دون إبطاء، وأن تتخذ خطوات جادة من أجل تيسير التعاون الفعال وإزالة الحواجز، بما يتماشى مع المادة 46 من الاتفاقية.

38- وحث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/8، على النظر، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لقوانينها المحلية ويتسق مع الاتفاقية، في إنشاء أو مواصلة تطوير التعاون بين الوكالات أو بين الأجهزة الحكومية الدولية في استبانة عائدات الجريمة وتعقبها وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإعادتها، مما سيمكّن الدول الأطراف من تحسين عملية كشف وردع ومنع الفساد. وفي القرار نفسه، شجع المؤتمر الدول الأطراف على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات، خصوصا عن طريق تبسيط إجراءاتها القانونية، عند الاقتضاء ووفقا لقوانينها المحلية، ومنع إساءة استخدام هذه الإجراءات.

السلطات المركزية

39- حث المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على كفالة تحديث المعلومات المقدمة عن سلطاتها المركزية والمختصة، وفقا للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

40- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأطراف التي لم تعين بعد سلطاتها المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. ووجه المؤتمر طلبا مماثلا إلى جميع الدول الأطراف.

41- وأنتج الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية، بما فيها السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، على الرابط الشبكي <https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.jspx>. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعلومات المتاحة في الدليل في المذكرة التي أعدتها الأمانة من أجل اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة الثاني عشر لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء (CAC/COSP/EG.1/2023/2).

الشبكات

42- وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة "ستار" دعمهما لتعزيز الشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات ومصادرتها، بما في ذلك شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وعلى غرار النموذج نفسه، شبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة منطقة الكاريبي، وشبكة شرق أفريقيا، وشبكة الجنوب الأفريقي، وشبكة غرب أفريقيا، وشبكة غرب ووسط آسيا، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية.

43- وقد نمت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة للمكتب نموًا سريعًا منذ تدشينها رسميًا في 3 حزيران/يونيه 2021. وحتى 23 حزيران/يونيه 2023، كانت تشمل 153 سلطة من 87 طرفًا في الاتفاقية. وواصلت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد إتاحة الفرص لأعضائها للالتقاء والتواصل، وضمان التأزر مع المنظمات والشبكات والهيئات الأخرى، بما في ذلك مبادرة "ستار"، والمركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحكومة، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات. وخلال الجلسة العامة الثالثة للشبكة، التي عقدت في مدريد من 15 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نسقت مبادرة "ستار" اجتماعات ثنائية بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات الحاضرة ونظمت فعالية جانبية ناقش فيها المشاركون مزايا وتحديات المصادرة على أساس القيمة المعادلة في استرداد عائدات الفساد. وستواصل مبادرة "ستار" تيسير الاجتماعات الثنائية بشأن استرداد الموجودات في الجلسات العامة المقبلة لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد⁽¹⁶⁾.

2- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد

44- شجّع المؤتمر، في قراره 9/8، الدول الأطراف على أن تنظر في اغتنام فرص التعاون السانحة من خلال شبكات الممارسين القائمة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، ومبادرة الشبكة العالمية لجهات التنسيق، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والاستفادة من المعلومات المقدّمة على صعيد وحدات الاستخبارات المالية، في سياق تقديم طلبات لتبادل المساعدة القانونية.

45- وأوصى الفريق العامل بتوطيد أواصر التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن تبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي. كما أوصى باستكشاف سبل زيادة التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة، مثل مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية.

46- وقد تشاور المكتب مع ممثلي شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمنت في عملية إنشاء شبكة العمليات العالمية. وواصل المكتب المشاركة في أنشطة مجموعة إيغمنت.

47- وواصلت مبادرة "ستار" والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة العمل مع وحدات الاستخبارات المالية لمساعدتها في الانضمام إلى مجموعة إيغمنت وتنفيذ معاييرها في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واشتمل ذلك العمل أيضًا على تعزيز التعاون بين الوكالات، مع تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون في نجاح نظم مكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي الجلسات العامة لمجموعة إيغمنت، ما برحت مبادرة "ستار" تمنح جائزة "ستار" لأفضل قضية" لوحدات الاستخبارات المالية لنجاحها في استرداد الموجودات في قضايا الفساد. وفي تموز/يوليه 2022، وخلال الجلسة العامة السنوية الـ 28 لمجموعة إيغمنت، منحت مبادرة "ستار" هذه الجائزة لوحدة الاستخبارات المالية النيجيرية.

48- وعلاوة على ذلك، عمل المكتب بشكل وثيق مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ودعم أنشطتها، كما شارك في لجنيتها التنفيذية.

(16) يتوفر المزيد من المعلومات حول شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد وأحدث المعلومات المتعلقة بالعضوية على الرابط: <https://globenetwork.unodc.org/>.

3- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تعيق استرداد الموجودات

49- حث المؤتمر، في قراره 9/8، جميع الدول الأطراف على التعاون، وفقاً للاتفاقية، على استرداد عائدات الجريمة، على الصعيد الداخلي والخارجي، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة الموجودات المصادرة، وفقاً للمادة 57 من الاتفاقية. وشجع أيضاً الدول الأطراف على أن تراعي، وفقاً لقوانينها المحلية وبما يتماشى مع الأولويات المحلية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في استخدام الموجودات المعادة⁽¹⁷⁾.

50- وفي هذا الصدد، قدم المكتب في وقت سابق تقريرين عن اجتماعي خبراء عقدتهما حكومتا إثيوبيا وسويسرا والمكتب في أديس أبابا في شباط/فبراير 2017 وأيار/مايو 2019. وركز الاجتماع الأول على إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة والتصرف فيها، بما في ذلك دعماً للتنمية المستدامة، وجمع لأول مرة بين ممارسين في مجال استرداد الموجودات وخبراء في مجال تمويل التنمية. وركز اجتماع الخبراء الثاني على إعادة الموجودات المسروقة، وتحليل القضايا الناجحة في مجال إعادة الموجودات، واستبانة الاتجاهات والتطورات، ومن ثم استبانة العقبات المشتركة أمام التعاون الدولي في إعادة الموجودات، وإيجاد أساليب مبتكرة للتغلب عليها. وناقش الاجتماع أيضاً سبل ضمان الشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الموجودات، والممارسات الجيدة التي يتعين على الدول الأطراف مراعاتها عند التعامل مع قضايا إعادة الموجودات والتصرف فيها. وعقد اجتماع خبراء ثالث في نيروبي يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ركز على الكيفية التي يمكن أن يساهم بها استرداد الموجودات وإعادتها في تحقيق خطة عام 2030، ودعم عملية تمويل التنمية، والمساهمة في خطة عمل أديس أبابا⁽¹⁸⁾.

51- وفي أيار/مايو 2023، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً لفريق خبراء في فيينا حول المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد. ونظم الاجتماع لدراسة الاتجاهات والتحديات والممارسات الجيدة في استخدام سبل الانتصاف المدنية والإدارية من أجل مكافحة الفساد، سواء في سياق القانون الداخلي أو التعاون الدولي واسترداد الموجودات. وأثناء الاجتماع، ناقش الخبراء مشروع المنتج المعرفي المذكور أعلاه حول المسؤولية المدنية والإدارية عن الفساد: الممارسات الداخلية وسبل تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد *Civil and Administrative Liability for Corruption: Domestic practices and ways to enhance international cooperation under the United Nations Convention against Corruption*، وقدموا إسهامات فيه.

52- وواصل المكتب المشاركة بفعالية في عدد من المحافل الدولية من أجل مواصلة الحوار بشأن استرداد الموجودات. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب الخبرة الفنية إلى مجموعة العشرين بشأن التعاون الدولي واسترداد الموجودات وقام، في جملة أمور، بدعم إعداد مشروع المبادئ الجديدة الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن

(17) شجع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على الاستفادة التامة من إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات منقح عليها من أجل إعادة الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها نهائياً عملاً بالفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، وعلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استخدام وإدارة الموجودات المستردة مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تماشياً مع أحكام المادة 4 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب بالدول الأطراف أن تواصل تبادل الممارسات الفضلى والمعلومات الدقيقة عن التجارب الناجحة للتعاون فيما بينها في تنفيذ أحكام الاتفاقية ذات الصلة باسترداد الموجودات. وطلب إلى الأمانة أيضاً أن تواصل جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذ من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الفساد، بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات التي تُجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ وحلقات النقاش والدراسات، وشجع الدول الأطراف على أن تتيح على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بهذا الشأن، من أجل تبادل الممارسات الجيدة.

(18) للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على www.unodc.org/unodc/en/corruption/meetings/nairobi-egm-2022.html.

تعزيز آليات استرداد الموجودات من أجل مكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، اشترك المكتب مع مبادرة "ستار" في دعم أعمال فرقة عمل الحراس (gatekeeper task force)، وهي فرقة عمل شاملة لعدة قطاعات مكونة من قادة الصناعة شكّلتها مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس المستقبل العالمي المعني بالشفافية ومكافحة الفساد. وفي عام 2021، وضعت فرقة العمل إطاراً موحداً للتنظيم الذاتي والعمل الجماعي عبر جميع القطاعات المعنية بالحراسة. وتشجع فرقة العمل حالياً تنفيذ هذا الإطار عبر مختلف القطاعات.

53- وقدم المكتب ومبادرة "ستار" الخبرة وتبادلاً المعارف بشأن استرداد الموجودات في طائفة واسعة من الاجتماعات والمؤتمرات من أجل تعزيز التنسيق بشأن استرداد الموجودات. فعلى سبيل المثال:

(أ) في أيار/مايو 2022، شاركت مبادرة "ستار" في الاجتماع السادس لإعلان بونتا دل إستي (المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) حيث ساهمت في حلقة النقاش المتعلقة بإنشاء أطر قانونية فعالة للملكية النفعية في أمريكا اللاتينية من أجل مناقشة التطورات الأخيرة في الملكية النفعية وكذلك، على وجه الخصوص، الانتقال إلى نهج متعدد الأوجه لإتاحة المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر 2022، شاركت مبادرة "ستار" في المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد الذي استضافته منظمة الشفافية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة. وقام فريق مبادرة "ستار" بتنظيم واستضافة واحدة من الدورات الأولى للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد التي ركزت على السرية المتعلقة بالشركات والحاجة إلى وضع لوائح أفضل بشأن شفافية الملكية النفعية⁽¹⁹⁾.

(ج) في شباط/فبراير 2023، شاركت مبادرة "ستار" في الجلسات العامة واجتماعات الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتستكشف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية حالياً إدخال تعديلات على المعايير المتعلقة بالمصادرة والتعاون الدولي (التوصيتان 4 و38) التي أسهمت فيها المبادرة بحيث كانت ضمن فريق الصياغة واعتمدت على عملها ومنتجاتها المعرفية؛

(د) طوال الفترة 2020-2022، قدم خبراء من المكتب ومبادرة "ستار" الدعم لعملية استعراض وتقييم توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية رقم 24، بشأن الشفافية والملكية النفعية للشخصيات الاعتبارية وشاركوا بنشاط فيها. وإضافة إلى ذلك، شاركوا في فريق صياغة صغير يضم ممثلين عن أعضاء فرقة العمل ومراقبين مكلفين بتقييم التوجيهات المتعلقة بشفافية الملكية النفعية للشخصيات الاعتبارية، وساهموا إسهاماً كبيراً في عدة أقسام، منها الأقسام المتعلقة بالعثبات، وتقييمات المخاطر، والشخصيات الاعتبارية الأجنبية، ومخاطر المديرين والمساهمين بالوكالة، والتعاون الدولي. وفي آذار/مارس 2022، اعتمدت الجلسة العامة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لأول مرة منذ عام 2012، تغييرات في قواعدها المتعلقة بالملكية النفعية. وتهدف هذه التغييرات إلى التصدي لأوجه الضعف التي تعتري التنفيذ وتقليل مخاطر استغلال الشخصيات الاعتبارية في أفعال إجرامية⁽²⁰⁾؛

(19) خلال الجلسة، قدمت مبادرة "ستار" خمسة مشاريع توصيات بشأن السياسة العامة أعدت مع المتكلمين ونوقشت مع الجمهور. وبعد المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، قامت حلقة النقاش بمراجعة التوصيات وإصدارها في بيان مشترك، أعدته مبادرة "ستار" و Finance Uncovered ومنظمة الشفافية الدولية - فرع كندا. ويمكن الاطلاع على البيان على الرابط التالي: <https://star.worldbank.org/signatures-sale-look-inside-corporate-secrecy-industry>.

(20) يمكن العثور على الإرشادات على الصفحة الشبكية الخاصة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على الرابط التالي www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.html.

(هـ) في شباط/فبراير 2023، شاركت مبادرة "ستار" في حلقة نقاش افتراضية بشأن استرداد الموجودات خلال المؤتمر الثاني الرفيع المستوى المعني بمكافحة الفساد في أفريقيا، الذي نظّمته مالي في إطار الرابطة الأفريقية لسلطات مكافحة الفساد. واستُهلّت حلقة النقاش بلمحة عامة عن الإطار القانوني الدولي وأنشطة مبادرة "ستار" في مجال المشاركات والمعارف والسياسات القطرية، ثم تحولت إلى التحديات التي تواجه ضبط عائدات الجريمة وإدارتها.

جيم - المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

54- حث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 3/6، على أن تكفل وجود أطر قانونية ومؤسسية وافية لديها من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد قضائياً، وكشف عمليات الاحتياز والتحويل غير المشروعة للموجودات المتأتية من الفساد، والتماس التعاون القانوني الدولي وتقديمه، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، لضمان وجود آليات مناسبة لاسترداد ما يُستبان من عائدات للفساد من خلال مصادرتها، وإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة، وفقاً لمقتضيات الاتفاقية، ولضمان إنفاذ تلك الأطر، وشجّع على تقديم مساعدة تقنية في هذا الشأن.

55- ووجه المؤتمر، في قراره 1/7، طلباً إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ودعوة إلى مبادرة "ستار" لمواصلة تقديم وإعداد مبادرات لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك توفير منتجات معرفية وأدوات تقنية في هذا الشأن، بناء على الطلب ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبناة أثناء الاستعراضات القطرية.

56- وطلب المؤتمر، في قراره 7/9، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المادي إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ووفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها، فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ نظام محلي لمعلومات الملكية النفعية من أجل تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها.

57- وسلط الفريق العامل الضوء على وجود طلب شديد على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، كما أبرز الحاجة إلى اتباع نهج مصممة وفق الاحتياجات المطلوبة. وشدد الفريق على أهمية تزويد المسؤولين والاختصاصيين الممارسين بأشكال من المساعدة التقنية، في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، لتمكينهم من كتابة الطلبات والرد على الطلبات التي يتلقونها.

58- وشدد الفريق العامل، في اجتماعه الأخير، على أهمية المساعدة التقنية والحاجة إلى مواصلة مساعدة الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. وسلط الفريق العامل الضوء أيضاً على أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب ومبادرة "ستار" من أجل تحسين القدرات الوطنية في مجال استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، أكد الفريق العامل أهمية تدعيم قدرات المشرّعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، وشدد على الحاجة إلى تدريب متخصص وأنشطة لبناء القدرات، وعلى أهمية توفير موارد كافية للمكتب ولسائر مقدمي المساعدة ذوي الصلة. كما شجّع الفريق العامل المكتب على أن يضيف إلى ما ينفذه من أنشطة تنظيم للحلقات الدراسية والدورات التدريبية، تنظيم دورات تدريبية تستخدم تكنولوجيات مبتكرة، مثل برامج التعلّم الإلكتروني.

59- وأوصى الفريق العامل بتعزيز المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وبأن يسعى المكتب إلى إقامة مزيد من الشراكات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية في مجال المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات وتنسيق المزيد من أنشطة المساعدة التقنية معها في هذا الشأن، وطلب إلى الأمانة أن تُرَوِّج لسبل ووسائل من شأنها أن تتيح للدول الأطراف طلب المساعدة التقنية من خلال مبادرة "ستار" على الصعيد الوطني والإقليمي.

60- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف أيضا بأن تنظر في اعتماد نهج قائم على منهج دراسي في تنظيم برامج المساعدة التقنية، مع مراعاة التنسيق على الصعيد الإقليمي ضمنا لاستخدام الموارد المتاحة المحدودة على أنجع نحو ممكن.

61- وواظب المكتب على تلبية طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول الأطراف، بغية تدعيم قدرتها على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية ومشاركتها الكاملة في عمل آلية استعراض التنفيذ، وخصوصاً منذ بدء الدورة الثانية للآلية. ومن أجل تعزيز الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي، أنشأ المكتب مركزين إقليميين لمكافحة الفساد في كينيا والمكسيك (مع توخي إقامة مراكز إضافية مستقبلاً تغطي جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك أمريكا الجنوبية). وستدعم المراكز المنصات الإقليمية القائمة من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وتقريب الخبرات في مجال المساعدة التقنية من المناطق التي تقدم فيها، مما سيؤدي إلى تكوين حلقات من بناء القدرات وتقديم التعليقات التي تتمحور حول السياقات المعنية وتقوم على الطلب وتعزز الثقة في برمجة المكتب، وتبني الشراكات، وتعزز أوجه التآزر بين المكتب وسائر الكيانات المقدمة للمساعدة التقنية وداخلها. وفي إطار برنامج التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، أنشأ المكتب منصة إقليمية جديدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ووضعت البلدان المشمولة في هذه المنصة استرداد الموجودات ضمن الأولويات الإقليمية الأربع. وفي هذا الصدد، اتفقت الدول المشمولة بالمنصة عموماً على مجموعة من التوصيات والالتزامات في هذا المجال المواضيعي كجزء من خارطة طريق المنصة الإقليمية⁽²¹⁾.

62- وفي عام 2022، قدّم المكتب من خلال مبادرة "ستار"، مساعدات تقنية إلى 17 بلداً، منها 7 بلدان كانت تعمل على إجراء إصلاحات تشريعية. وخلال تلك الفترة، اعتمدت أربع دول أطراف قوانين جديدة أو تعديلات متعلقة باسترداد الموجودات، وتلقّت خمس دول دعماً في مجال تحسين عمليات التنسيق على الصعيد المحلي، وتلقّت أربع دول مساعدة في تحسين التعاون الدولي على معالجة قضايا استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من 700 من المهنيين في جميع أنحاء العالم تدريباً في مجال استرداد الموجودات. وترد معلومات إضافية عن العمل القطري لمبادرة "ستار" في تقريرها السنوي لعام (2022) ورسائلها الإخبارية الفصلية⁽²²⁾.

63- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب ومبادرة "ستار" تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بناء على طلبها، فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية لأطر الملكية النفعية في بلدانها. وتهدف هذه الأنشطة إلى معالجة الثغرات ومواطن الضعف في الأطر التشريعية المتعلقة بجمع معلومات الملكية النفعية والاحتفاظ بها وتخزينها وإتاحة إمكانية الوصول إليها، ومعالجة الثغرات في فهم البلدان للمخاطر ذات الصلة.

ثالثاً - متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

64- في إطار متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، المعقودة في نيويورك من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، والإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" إضافة إلى قرار المؤتمر 2/9، دعت الأمانة الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة إلى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي. وتجمع الردود المقدمة في بوابة تراك⁽²³⁾.

(21) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن البرنامج على الرابط التالي: www.unodc.org/unodc/en/ft-uncac/index.html

(22) الرابط: <https://star.worldbank.org>

(23) انظر <https://track.unodc.org/track/en/follow-up-process-to-ungass-2021/contributions.html>

65- وعقب المداولات التي جرت خلال الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الثانية لفريق استعراض التنفيذ، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اقترحت الأمانة خطة عمل متعددة السنوات للفترة 2024-2026 للهيئات الفرعية للمؤتمر من أجل متابعة إنجازات الإعلان السياسي. وتسنّد خطة العمل، التي تمت الموافقة عليها بموجب إجراء الموافقة الصامتة في 9 حزيران/يونيه 2023، متابعة قسم الإعلان السياسي المتعلق باسترداد الموجودات إلى الفريق العامل في إطار البند 4 من جدول أعماله العادي. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار بنود جدول الأعمال المخصصة لمتابعة الدورة الاستثنائية، طلب إلى الفريق العامل أن يتناول في دوراته المقبلة بشأن (أ) تدابير مكافحة غسل الأموال (2023)؛ (ب) التدفقات المالية غير المشروعة، والتحديات، والعقبات، والحواجز التي تعترض التعاون الدولي؛ والاتصال والتعاون الفعالين؛ وتبادل المعلومات، والنهج المشتركة بين الوكالات، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، واستخدام الشبكات (2024). ونظرا للتداخل المواضيعي والاجتماعات المشتركة مع فريق استعراض التنفيذ واجتماع الخبراء المعني بالتعاون الدولي، يمكن أن تنظر الهيئات الفرعية على نحو مشترك في بعض هذه البنود.

رابعاً - الإبلاغ والمتابعة

66- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في تقديم مزيد من الإرشادات بشأن ما يلي:

- (أ) سبل التصدي للتحديات والعقبات القائمة التي تعترض استرداد الموجودات، وتعزيز تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛
- (ب) السبل المختلفة لتشجيع الدول الأطراف على مواصلة تبادل المعلومات بشأن قضايا إعادة الموجودات الجديدة؛
- (ج) المواضيع الهامة التي يجدر التعمق في بحثها وإعداد المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والمنتجات المعرفية وسائر الأدوات التي من شأنها أن تحسن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛
- (د) الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب، عبر قنوات منها مبادرة "ستار" وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، في تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وذلك من خلال إنشاء منتديات لبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، وإقامة وسائل اتصال ثنائية وقنوات اتصال مؤمنة وبناء القدرات في هذا المجال؛
- (هـ) دور المكتب في تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال قنوات مختلفة منها المراكز الإقليمية الجديدة لمكافحة الفساد، وفي النظر في أفضل السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات وغيرها، وذلك لضمان أن تغتمم الدول الأطراف التي تحتاج إلى الخبرات والمساعدات فرصة الاستفادة منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛
- (و) الإجراءات الملموسة لدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد.

67- ولعل الفريق العامل يود أيضاً أن يواصل تشجيع الدول الأطراف على الاستفادة من الاستعراضات التي سوف تخضع لها في إطار دورة الاستعراض الثانية لتعزيز تنفيذها الفصل الخامس من الاتفاقية، ومواصلة متابعة الملاحظات المتصلة باسترداد الموجودات المنبثقة عن الاستعراضات، وطلب المساعدة التقنية للتصدي لأي تحديات مستبانة.